Doi: 10.34120/0080-050-950-007

Australia and China: Conflicting and Compatible National Interests

Sarah AlMutairi

Abstract

Objective: This study aims to explore and analyze the Australian-Chinese ties before and after the spread of Covid-19 pandemic. The study has two questions. The first: what are the sources of tension and challenges that face the Australian-Chinese ties, especially the economic and political ones? The second: what are the ramifications of Covid-19 pandemic on the economic and political ties between the two countries? The study has three hypotheses. Economy is the cornerstone of the Australian-Chinese ties. China's increasing influence in the Asia-Pacific region represents a critical challenge to Australia's political decision makers. Covid-19 pandemic is one of many elements that have a large negative impact on the Australian-Chinese ties. The study applied the historical and analytical approaches to answer its questions and test its hypotheses. The study came to the following conclusions: Economic and trade ties between Australia and China are the keystones of their ties. China's growing influence near and inside Australia, its militarily modernization, and its 5G technology developments, do worry decision makers in Canberra, and represent a serious challenge that needs to be addressed. The Covid-19 pandemic is a new element that intensifies and negatively impacts the economic and political ties between the two countries. The Australian-Chinese bilateral ties are expected to deteriorate further.

Keywords: Australia, China, Economic and Political ties, Covid-19, 5G.

أستراليا والصين
بين تضارب المصالح القومية وتوافقها

سارة المطيري(*)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقات الأسترالية-الصينية وتحليلها، قبل تفشي جائحة الكوفيد-19 وبعده، وتحاول الإجابة عن الأسئلة البحثية الآتية: ما أهم مصادر التوتر والتحديات التي تواجه العلاقات الأسترالية-الصينية، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؟ وما أهم التداعيات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين؟ تفترض الدراسة ما يأتي: إن الاقتصاد هو عمود وأساس العلاقات الأسترالية-الصينية، ويُشكل تنامي نفوذ الصين في إقليم آسيا-المحيط الهادئ - تحدياً لصناع القرار السياسي في أستراليا، وتعد جائحة كوفيد-19 أحد العوامل التي تؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على العلاقات الأسترالية-الصينية. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي للإجابة عن أسئلتها واختبار فروضها. وجدت الدراسة ما يأتي: العلاقات الاقتصادية والتجارية هي حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين. تنامي نفوذ الصين داخل أستراليا وبالقرب منها، وتحديث الصين لقدراتها العسكرية، وتطويرها لتكنولوجيا شبكة الجيل الخامس 5G يُثير قلق صناع القرار السياسي في كانبيرا، ويُشكل لهم تحدياً مهماً يستدعي مواجهته. جائحة كوفيد-19 عامل توتر جديد بين البلدين، ويؤثر تأثيراً سلبياً على العلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما. ومن المتوقع أن تسير العلاقات الثنائية الأسترالية-الصينية نحو المزيد من التدهور.

المصطلحات الأساسية: أستراليا، الصين، العلاقات السياسية والاقتصادية، جائحة كوفيد-19، شبكة الجيل الخامس.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

مقدمة:

تدور علاقات العديد من دول العالم مع الصين في دائرتين. الدائرة الأولى رغبة هذه الدول في توثيق علاقاتها مع العملاق الصيني لتحقيق مزيد من المكاسب، وتحديداً المنافع الاقتصادية. والدائرة الثانية القلق والحذر من تنامي وزيادة نفوذ الصين السياسي، والعسكري، والإستراتيجي؛ مما قد يُشكل تهديداً لمصالح هذه الدول. وغالباً ما تتقاطع الدائرتان؛ لنجد أمثلة كثيرة لدول وثقت علاقاتها الاقتصادية مع الصين بشكل كبير لدرجة أصبحت فيها الصين الشريك التجاري الأول لها ولسنوات طويلة، وفي الوقت ذاته كشفت عن قلقها وتخوفها من تنامي النفوذ والتأثير الصيني وتداعياته، سواء على المستوى السياسي الداخلي للدول ذاتها أو على المستوى الإقليمي والدولي.

وبعد جائحة كوفيد-19، أعربت العديد من الدول عن تزايد قلقها من الصين خاصة فيما يتعلق بشفافيتها وطريقة تعاملها مع الجائحة؛ مما دفع هذه الدول إلى إعادة النظر في علاقاتها مع بكين؛ لتصبح جائحة كوفيد-19 أحد الأسباب الجديدة التي تدفع عدداً من الدول إلى صياغة إستراتيجيات ورؤى أمنية، سواء بشكل منفرد أو جماعي؛ لكبح جماح تزايد قوة الصين ونفوذها. تحاول هذه الدراسة بحث العلاقات الأسترالية-الصينية وتحليلها ضمن منطقة التقاطع ما بين الانتفاع والتكسب الاقتصادي والتخوف والقلق من تزايد النفوذ الصيني، مع شرح وتحليل لأهم مصادر التوتر والتحديات التي تواجه العلاقات الأسترالية-الصينية قبل تفشي الجائحة، وأهم التداعيات الناجمة عنها على العلاقات بين البلدين، وتحديداً على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

الأسئلة البحثية:

1 - ما أهم مصادر التوتر والتحديات التي تواجه العلاقات الأسترالية-الصينية، وتحديداً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؟

2 - ما أهم التداعيات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين؟

فروض الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى ثلاثة فروض، مفادها التالي:

- الاقتصاد هو عمود العلاقات الأسترالية-الصينية وأساسها.

- يُشكل تنامي نفوذ الصين في إقليم آسيا-المحيط الهادئ تحدياً لصناع القرار السياسي في أستراليا.

- جائحة كوفيد-19 أحد العوامل التي تؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على العلاقات الأسترالية-الصينية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في رصد مصادر التوتر والتحديات التي تواجه العلاقات الأسترالية-الصينية، وتحديداً على الصعيدين السياسي والاقتصادي قبل تفشي جائحة كوفيد-19، مع رصد وتحليل لتداعيات الجائحة على الأبعاد ذاتها. كما تستمد الدراسة أهميتها من خلال بحثها وتحليلها لدور الوجود الأمريكي في منطقة المحيط الآسيوي (آسيا-المحيط الهادئ، منطقة المحيط الهندي-الهادئ) وتأثيره على العلاقات الأسترالية-الصينية، وموقف أستراليا من الصين وصعودها، وموقفها من بعض القضايا الجوهرية التي تشهدها المنطقة، وتحديداً قضية بحر الصين الجنوبي. كما تستمد الدراسة أهميتها من خلال تسليطها الضوء على التعاون الأمريكي-الأسترالي مع عدد من الدول الآسيوية للحد من نفوذ الصين وتنامي قدراتها في المنطقة. وأخيراً تُعد الدراسة من أوائل الدراسات البحثية التي كُتبت باللغة العربية حول العلاقات الأسترالية-الصينية، وتداعيات جائحة كوفيد-19 عليها؛ مما يُشكل إضافة للقارئ العربي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي للإجابة عن أسئلتها البحثية واختبار فروضها؛ حيث يخدم المنهج التاريخي أغراض الدراسة من خلال تتبع تاريخ نشأة العلاقات بين البلدين، والسياقات الداخلية والظروف الدولية التي أحاطت بهذه النشأة، ورصد تطور العلاقات بين البلدين على الصعيدين السياسي والاقتصادي على وجه التحديد، ورصد أهم مصادر التوتر والتحديات التي واجهت العلاقات الأسترالية-الصينية قبل تفشي جائحة الكوفيد- 19. أما المنهج التحليلي؛ فهو يتُيح للدراسة رصد

وتحليل تداعيات جائحة كوفيد- 19 على العلاقات الأسترالية- الصينية ببعديها الاقتصادي والسياسي. تم جمع المعلومات من خلال البحث والتنقيب في عدد من المصادر الأولية والثانوية، مع التركيز على الأوراق الصادرة عن حكومة أستراليا بوزاراتها المختلفة، وعلى وجه الخصوص ما يُعرف باسم "الورقة البيضاء"، إضافة إلى رصد ومتابعة وتحليل لمضمون عدد من التصريحات الرسمية الصادرة عن مسؤولين رسميين من البلدين، كما تم رصد ومتابعة لعدد من الدراسات والاستطلاعات الصادرة عن مؤسسات فكرية في أستراليا، وتحديداً تلك الصادرة عن Lowy Institute ، وعدد من المقالات المنشورة في الصحف الأسترالية، وتحديداً صحيفة Sydney Morning Herald، التي قد تعطي مؤشراً عن الموقف الأسترالي غير الرسمي تجاه الصين تحديداً من بعد تفشي الجائحة.

الإطار النظري:

تتخذ هذه الدراسة من أدبيات الصعود الصيني، ونظرية المعضلة الأمنية (Security Dilemma) إطاراً تحليلياً لها. تناولت العديد من الأدبيات مسألة صعود قوى جديدة على الساحة الدولية وتأثيرات هذا الصعود على النظام الدولي، والنظام الإقليمي، والسياسات الداخلية للدول، والتحديات التي قد تواجه الدول من جراء هذا الصعود على جميع المستويات الاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والسياسية، والثقافية، وإستراتيجيات الدول المختلفة في التعامل مع القوى الصاعدة، مع شرح هذه الإستراتيجيات، ودوافعها، وأسبابها المتعددة، التي تهدف جميعها إلى تحقيق غاية واحدة، وهي الحفاظ على أمن الدولة وتحقيق مصالحها المختلفة وزيادة مكتسباتها على المستويات كافة. وهناك العديد من الدراسات التي بحثت مسألة الصعود الصيني وتداعيات هذا الصعود على المستويين الدولي والإقليمي، وعلى علاقات الصين مع دول العالم على الصّعد كافة؛ حيث تناولت كل دراسة الموضوع من زاوية فكرية ومدرسة تحليلية معينة؛ على سبيل المثال من المنظور الواقعي، أو الليبرالي، أو البنائي، ومن هذه الدراسات دراسة كل من:

(Kang, 2003:2007; Nathan & Scobell, 2012; Sutter, 2012; Mearsheimer, 2001:2006; Luttwak, 2012; Ikenberry, 2013; Chung, 2005: 2009/10; Lampton, 2008; Chwee, 2008; Goh 2007/08; Ross & Feng, 2008).

صعود الصين وتنامي قدراتها المختلفة، وعلى وجه التحديد القدرات العسكرية والدفاعية، شكل قلقاً لعدد من الدول الآسيوية، ومن بينها أستراليا، التي سعت في

المقابل إلى تطوير قدراتها الدفاعية وتوثيق تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية للحد من تنامي نفوذ الصين ومنعها من بسط سيطرتها على المنطقة، كما سيشار إليه لاحقاً. وفي ظل ما سبق وصفه، وجد المحيط الآسيوي نفسه أمام بوادر ما يُعرف بـ "المأزق الأمني أو المعضلة الأمنية"، وهو الوضع الذي تسود فيه حالة الريبة والشك والخوف بين عدد من الدول؛ بحيث يرى كل طرف محاولة الطرف الآخر تعزيز قدراته وعلى وجه التحديد العسكرية، ورفع مستوياتها لتحقيق أمنه وحمايته من أي تهديد وخطر محتمل موجه له، وتزداد حدة المعضلة الأمنية حينما يصعب التفرقة ما بين نوايا الدول ودوافعها في تطوير إمكانياتها وقدراتها العسكرية، أهي لأغراض دفاعية أم هجومية، ومن أهم رواد هذه النظرية جون هيرز John Herz (1950)، و روبرت جيرفيس (Robert Jervis, 1978)[1].

يشهد المحيط الآسيوي (آسيا-المحيط الهادئ أو منطقة المحيط الهندي-الهادئ) بوادر هذه المعضلة وهذا المأزق؛ بسبب صعود الصين وتطويرها وتحديثها المستمر لقدراتها الأمنية والعسكرية، الذي أثار قلق بعض الدول الآسيوية وريبتها ومن بينها أستراليا، خاصة ما يتعلق بتداعيات هذا الصعود وهذا التحديث العسكري على مصالحها المختلفة، وأمنها القومي، وأمن النظام الإقليمي ككل، وفي محاولة لتأمين مصالحها وأمنها وأمن النظام الإقليمي، سعت هذه الدول، ومن بينها أستراليا، إلى تعزيز قدراتها، وخاصة العسكرية والدفاعية من خلال توثيق التعاون العسكري والدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف والشريك الإستراتيجي الأهم للمنطقة الذي تشهد هو الآخر علاقاته مع الصين توتراً محموماً وتنافساً متصاعداً، في المقابل، تنظر بكين بعين الشك والريبة أيضاً إلى التعاون الأمريكي المتزايد مع عدد من الدول الآسيوية، ومن بينها أستراليا، وتحديداً في المجال العسكري والدفاعي -كما سيوضح لاحقاً-، وتفسره على أنه موجّه ضدها، وضد مصالحها؛ مما دفعها إلى العمل أكثر على تطوير قدراتها العسكرية والدفاعية، وإظهار هذه القدرات، وفي

(1) انظر:

Herz, J. (1950). "Idealist internationalism and the security dilemma," *World Politics*, *2*(2),157-180. Jervis, R. (1978). "Cooperation under the security dilemma, "*World Politics*, 30(2),167-214. Liff, A., & Ikenberry, J. (2014). Racing toward tragedy?: China's Rise, Military competition in the Asia Pacific, and the Security Dilemma," *International Security, 39*(2), 52-91.

بعض الأحيان اتخاذ سياسات وسلوكيات في المنطقة وُصفت بـ"العدائية" وبخاصة ما يتعلق بمسألة بحر الصين الجنوبي؛ ليدخل المحيط الآسيوي في دائرة مستمرة من التسليح وإعادة التسليح، الذي يراه ويُفسره كل طرف من الأطراف كتهديد محتمل موجه له[2]. استمرار هذه المعضلة وزيادة حدتها مرتبط باستمرار حالة الشك والقلق المتبادل من نوايا كل طرف، وما يقوم به من تطوير وتعزيز وإظهار لقدراته العسكرية.

الأدبيات السابقة عن العلاقات الأسترالية- الصينية:

من أحدث الدراسات التي أشارت إلى الصعود الصيني وما يعنيه من تحديات لأستراليا، دراسة (Davies, 2020)، التي تناولت عدداً من القضايا التي تثير القلق الأسترالي من الصين، ومنها – على سبيل المثال – تحركات الصين وأنشطتها في بحر الصين الجنوبي، وتحركات وحدات القوة البحرية الصينية بالقرب من المياه الأسترالية، إضافة إلى قضايا القرصنة والهجمات الإلكترونية. وقد أشارت الدراسة أيضاً إلى وجود مدرستين فكريتين في أستراليا فيما يتعلق بكيفية التعامل والتصدي للتحديات التي تواجهها أستراليا من الصين، الأولى تنادي بالاستمرار في الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية كحليف أمني إستراتيجي لصد التحديات الصينية وحماية أمن منطقة المحيط الهندي–الهادئ، والثانية تنادي بصياغة ورسم سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تجهل أستراليا الحدّ الذي تستطيع الاعتماد فيه على الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً وحليفاً أمنياً. وفقاً للدراسة، لم تكتفِ أستراليا بشراكتها وتحالفها الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل وسّعت شبكة علاقاتها الأمنية والدفاعية؛ لتشمل العديد من الدول؛ مثل اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، الهند، فيتنام (Davies, 2020)[3]. ويُلاحظ أن جميع هذه الدول أبدت قلقها المتزايد من الصعود الصيني وتأثيره على مصالحها المختلفة وعلى أمنها الإقليمي.

أما دراسة (Terada, 2013)؛ فقد سلطت الضوء على جانب مهم في العلاقات الأسترالية–الصينية، وهو ازدواجية الدور الصيني بالنسبة لأستراليا "dual function"؛

---

(2) اعتمدت الفقرة في معلوماتها بشكل أساسي على المقالة الآتية:

Liff, A., & Ikenberry, J. (2014). Racing toward Tragedy?: China's Rise, Military Competition in the Asia Pacific, and the Security Dilemma," *International Security*, 39(2), 52-91.

(3) أستراليا تعتمد بشكل كبير في إستراتيجيتها الدفاعية على اتفاقية "أنزوس" ANUZ التي وقعتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا في عام 1951 (Davies, 2020:119).

فمن جانب تُمثل الصين بصعودها الاقتصادي وطلبها المتزايد على المعادن والثروات الطبيعية الأسترالية، فرصة مهمة لأستراليا لتتمتع بالمزيد من المنافع الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تُثير الصين بصعودها العسكري وتوسعها في المحيط الآسيوي تحفظ أستراليا، وهذه الازدواجية في الدور والأهمية الصينية لأستراليا، جعل سياسة أستراليا الخارجية والدفاعية تتسم بشيء من التعقيد خلال العقود الماضية. اشتركت هذه الدراسة مع دراسة (Davies, 2020) في شرح أحد أهم التداعيات السياسية لاعتماد الاقتصاد الأسترالي الكبير والمتزايد على الصين؛ حيث جعلها هذا الاعتماد إما أن تتردد في انتقاد الصين، وإما أن تتخذ موقف الصامت فيما يتعلق بعدد من الممارسات الصينية المتعلقة في الشأن السياسي، أو العسكري، أو حقوق الإنسان. واشتركت الدراستان في توضيح الدور المهم الذي تلعبه الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الآسيوية، في مقدمتها اليابان وسنغافورة والهند بالنسبة إلى أستراليا في صد أي تهديد أو تحدّ أمني صيني.

وبحسب دراسة (Beeson & Wang, 2014) سعت أستراليا إلى حماية مصالحها الاقتصادية وأمنها الاقتصادي بشكل عام من خلال تبني سياسة الحذر والتأني فيما يتعلق بالاستثمارات الصينية في بعض القطاعات الأسترالية المهمة؛ كقطاع الغذاء وقطاع الثروات الطبيعية، وذلك للحد من تأثير النفوذ الصيني في هذه القطاعات (579). والجدير بالذكر أن هذه الدراسة اشتركت مع ما سبق من دراسات في تسليط الضوء على الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، كوسيلة للحد من أي تهديد محتمل من الصين.

أما دراسة (Liu & Hao, 2014)؛ فقد ركزت على موقع أستراليا ومكانتها في خريطة التفكير الإستراتيجي الصيني ضمن السياق الإقليمي من جهة، وضمن سياق التنافس الأمريكي-الصيني من جهة أخرى. تؤكد الدراسة أن أستراليا تحتل مكانة مهمة في إستراتيجية الصين الشاملة؛ حيث ترى الصين في علاقاتها الاقتصادية القوية مع أستراليا فرصة مهمة للتوازن مع الوجود العسكري والأمني الأمريكي في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، الذي يُشكل تحدياً للصين ومصالحها في الإقليم (372 – 375)[4]؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن العلاقات الجيدة مع أستراليا تحقق – من وجهة نظر

(4) إستراتيجية الصين الشاملة، تتضمن تحقيق الصين لمصالحها الأساسية (Core Interests)، وهي الحفاظ على الاستقرار السياسي للدولة بقيادة الحزب الشيوعي، الحفاظ على السيادة والوحدة الوطنية، الحفاظ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة (Liu and Hao, 2014:368).

الصين – عدة أهداف، أهمها حصول الصين بشكل مستمر على المعادن والمواد الخام التي تحتاج إليها من أستراليا، وضمان عدم اصطفاف أستراليا إلى الجانب الأمريكي في أي مواجهة أو اصطدام محتمل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (373). وقد بينت الدراسة ان أستراليا تُعتبر الضلع الأضعف في المثلث الصيني-الأمريكي-الأسترالي، فالأولى قوة صاعدة في الإقليم ونفوذها كذلك في تصاعد، والثانية أعادت تمركزها في الإقليم، من خلال سياسة "U.S. return to Asia"، وقامت بزيادة وجودها العسكري في عدد من الدول الآسيوية؛ كالفلبين، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايلند؛ لإيجاد ما أُطلق عليه "full-moon shaped encirclement" لاحتواء الصين، لذا تسعى بكين إلى جذب أستراليا إليها من خلال مد شبكة الصداقة والشراكة معها (374). تضع الدراسة عدداً من السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الأسترالية-الصينية ضمن المثلث السابق ذكره، نذكر منها الأكثر استبعاداً والأكثر ترجيحاً. السيناريو الأكثر استبعاداً هو استبدال الحلف الصيني-الأسترالي، بالحلف الصيني-الأمريكي؛ حيث تحل الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية في الأهمية السياسية والأمنية والعسكرية، والأكثر ترجيحاً هو استمرار الحلف الأسترالي-الأمريكي لكن مع استمرار الشراكة مع الصين؛ حيث يستمر التحالف الأمني مع واشنطن، فتقطف كانبيرا ثماره الأمنية والعسكرية، وفي الوقت ذاته تستمر كانبيرا في قطف ثمار تعاونها وشراكتها الاقتصادية مع بكين (389-394).

وتعطي دراسة (Medcalf, 2019) أربعة أسباب تدفع الصين إلى الاهتمام بأستراليا وتوثيق شبكة علاقاتها معها، السبب الأول: الرغبة في إضعاف قوة الحلف الأسترالي-الأمريكي. السبب الثاني: الاستفادة من القدرات والتكنولوجيا العسكرية الأسترالية المتطورة خاصة تلك الناتجة عن العلاقات الأمريكية-الأسترالية في هذا المجال، السبب الثالث: أستراليا دولة مؤثرة في منطقة المحيط الهندي-الهادئ وانتقاداتها للصين قد تُشكل نموذجاً يُحتذى من قبل الدول الأخرى، وذلك ما لا ترغب به بكين، السبب الرابع: أستراليا موطن عدد كبير من السكان من ذوي الأصول الصينية-يبلغ عددهم أكثر من 1.2 مليون نسمة- يسعى الحزب الشيوعي الصيني إلى جعلهم إما مؤيدين للصين بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، وإما أن لا يكون لهم رأي -أي أفواه صامتة- بخصوص مصالح الحزب الشيوعي الصيني (110-112) .

وأما دراسة (Chai, 2020)؛ فتسلط الضوء على أسلوب الصين في التعامل مع أستراليا فيما يتعلق بعدد من القضايا، منها بحر الصين الجنوبي، التنافس الأمريكي-

الصيني بخصوص 5G. وتبين الدراسة أن الصين تسعى إلى كسب دعم أستراليا السياسي بخصوص هذه القضايا السابقة من خلال عدد من السبل، منها أسلوب الحث والتشجيع "Inducements"، الذي يتضمن منح المزايا الاقتصادية، أو أسلوب الإكراه "Coercion" الذي قد يتضمن منع المزايا والفوائد"Withholding of benefits".

وقد ركزت العديد من الدراسات على بحث وتسمية أهم ردود أستراليا الإستراتيجية على صعود الصين وزيادة نفوذها، في إقليم آسيا-المحيط الهادئ، وذلك ضمن المثلث الصيني-الأمريكي-الأسترالي كدراسة كل من (Mcdougall, 2014; Bloomfield, 2016)، وأخيراً هناك عدد من الدراسات تناولت العلاقات الأسترالية مع عدد من الدول الآسيوية، ومن ذلك - على سبيل المثال - اليابان. إن الدولتين اشتركتا فيما بينهما في رؤيتهما للصين وصعودها الباعث لتحفظهما وقلقهما، اقتصادياً: كلتا الدولتين انتفعت من صعود الصين الاقتصادي، وعسكرياً: اشتركتا في مخاوفهما من تطور قدرات الصين العسكرية (Cook & Wilkins, 2011).

كل ما سبق من دراسات، ساعد على إرساء قواعد فهم العلاقة ما بين أستراليا والصين، وهي قواعد مهمة في شرح وتحليل أسباب التوتر الأخيرة ما بين البلدين بعد جائحة كوفيد-19. ومن الممكن القول: إن الطريق لمزيد من التوتر والصدام ما بين البلدين كان معبداً سابقاً بجملة من عوامل التوتر والصراع والقلق الأسترالي تجاه الصين وصعودها في المحيط الآسيوي، وتداعيات هذا الصعود على أمن أستراليا تحديداً على الصعيدين العسكري والاقتصادي. ومن الممكن النظر إلى جائحة كوفيد-19 كبذرة جديدة زُرعت في أرض الخلاف الأسترالي-الصيني الخصبة، وعامل توتر جديد أُضيف إلى جملة من العوامل والأسباب، التي سيتم شرح أهمها في الأقسام التالية.

البعد السياسي: لمحة تاريخية عن العلاقات الأسترالية-الصينية:

لم تعترف أستراليا بجمهورية الصين الشعبية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني الذي تولى السلطة في أكتوبر 1949 حتى شهر ديسمبر عام 1972 [(5)]. يعود هذا التأخر الأسترالي في الاعتراف بالحزب الشيوعي الصيني كممثل شرعي للصين إلى جملة من الأسباب الداخلية والخارجية؛ على الصعيد الداخلي، لعبت قضية الانتخابات الداخلية والمنافسة ما بين الأحزاب العمالية والأحزاب الليبرالية الأسترالية، وتفاوت

(5) في1927 اندلعت الحرب الأهلية الصينية ما بين حزب الكومينتانغ والحزب الشيوعي الصيني، وانتهت بانتصار الأخير معلناً تأسيس جمهورية الصين الشعبية في 1949 تحت قيادته.

رغبة قيادات هذه الأحزاب في الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، واختلاف رؤاهم بخصوص الحزب الشيوعي الصيني وتفاوت مخاوفهم منه- دوراً في تأخر تبادل العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية (Mackerras, 2014; Wang, 2012).

وعلى الصعيد الخارجي، لعب التأثير والضغط الأمريكي على أستراليا وسياستها الخارجية تجاه الصين، دوراً في إبطاء الاعتراف الدبلوماسي الأسترالي بجمهورية الصين الشعبية (Mackerras, 2014). وقد أبقت الولايات المتحدة الأمريكية على علاقاتها الدبلوماسية واعترافها بالحكومة الوطنية بزعامة تشيانغ كاي شيك (Chiang Kai-shek)- التي اتخذت من تايبيه في جزيرة تايوان مقراً لها- ممثلاً سياسياً شرعياً وحيداً لجمهورية الصين، بل لعبت دوراً في حشد دول العالم ضد الاعتراف بالحزب الشيوعي الصيني وبجمهورية الصين الشعبية؛ إذ مثل الحزب الشيوعي الصيني بأيديولوجيته الشيوعية الماركسية-اللينينية، وأفكاره الثورية تهديداً واضحاً ومباشراً للمصالح الأمريكية[6]. وعلى الرغم من هذا التأثير الأمريكي، بدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية ما بين أستراليا وجمهورية الصين الشعبية مع وصول حكومة غوف وايتلام، Gough Whitlam، الذي أظهر ميلاً مسبقاً في الاعتراف الدبلوماسي بجمهورية الصين الشعبية حتى قبل وصوله إلى السلطة[7].

(6) انظر:

Brazinsky, G. (2017). *The Third World: Sino-American Rivalry during the Cold War (The New Cold War History)*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

(7) غوف وايتلام، Gough Whitlam، هو مهندس العلاقات الأسترالية-الصينية. سافر إلى بكين في 1971 بصفته زعيماً للمعارضة، وذلك للحوار والتمهيد للعلاقات ما بين البلدين، وصادف أنه في الوقت ذاته، كان هنري كيسنجر مهندس العلاقات الأمريكية-الصينية في زيارة لبكين أيضاً، ولكن لم يلتقيا، لمزيد من المعلومات انظر:

Wang, Y. (2012). *Australia-China Relations post 1949: Sixty Years of Trade and Politics*. Farnham and Burlington, VT: Ashgate Publishing.

Mackerras, C. (2014). China and the Australia-U.S. Relationship: A Historical Perspective. *Asian Survey*, 54(2), 232.

لمزيد من المعلومات عن البعد التاريخي في العلاقات الأسترالية-الصينية، انظر:

National Archives of Australia. (2010). Fact Sheet 247-Australia's Diplomatic Relations with China. Australia: Australian Government.

البعد الاقتصادي: في البداية تبادل تجاري دون اعتراف دبلوماسي:

على الرغم من أن أستراليا لم تعترف دبلوماسياً بجمهورية الصين الشعبية حتى 1972، فإن جذور العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين تعود إلى نهاية الأربعينيات؛ إذ تبادل البلدان عدداً من البعثات التجارية، مع وجود حركة انتقال للبضائع والسلع فيما بينهما، وقد بلغ التبادل التجاري ما بين البلدين في عام 1949/ 1950 3.9 ملايين دولار أسترالي، واستمر في التصاعد ليصل في نهاية العقد إلى 41 مليون دولار أسترالي (Wang, 2012:12-13). أما بخصوص أهم الصادرات والواردات ما بين البلدين؛ فإن السلعة التي هيمنت على التبادل التجاري الصيني الأسترالي في حقبة الخمسينيات، هي الصوف؛ حيث شكل 84 % من صادرات أستراليا إلى جمهورية الصين الشعبية، وليأتي القمح ويحل محلها في الأهمية في حقبة الستينيات؛ إذ شكل ما يُقارب 80 % من صادرات أستراليا إلى الصين الشعبية، ومنذ منتصف الستينيات صدّرت أستراليا إلى الصين المعادن؛ كالحديد، الصلب، الألمونيوم، النحاس (Wang, 2012:12-13). وفي المقابل استوردت أستراليا من الصين، الأنسجة والأقمشة، القطن، الملابس، الألعاب، السلع المنزلية، المواد الأولية الخام، بعض المواد الغذائية (Wang, 2012:12-13).

ولعل التجارة بين البلدين كانت أحد الأسباب التي مهدت ودفعت للاعتراف الدبلوماسي الأسترالي في جمهورية الصين الشعبية، والجدير بالذكر، أن هناك العديد من الدول التي كان لها تبادل تجاري مع الصين دون اعتراف دبلوماسي، ومنها الكويت التي شهدت علاقات تجارية شعبية مع بكين منذ منتصف الخمسينيات، وذلك قبل بدء العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين في 22 مارس 1971.

وبعد بدء العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين في 1972، شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية والاستثمارات المتبادلة صعوداً ملحوظاً؛ في 1972؛ إذ كان التبادل التجاري ما بين البلدين أقل من 100 مليون دولار أسترالي، وفي عام 2012 وصل إلى 120 مليار دولار أسترالي، وفي 2007 حلت الصين محل اليابان بكونها الشريك التجاري الأول لأستراليا، ولأول مرة تحظى أستراليا بشريك تجاري لا يُعد حليفها الإستراتيجي أو شريكها في الرؤية الأمنية والأيديولوجية السياسية، كبريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية، أو الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية (Yuan,

2014:6-7). ويوضح كل من جدول (1) والرسم البياني (1) حجم التطور والارتفاع في التبادل التجاري بين أستراليا والصين، وتحديداً فيما يتعلق بالصادرات والواردات الأسترالية إلى الصين، ومنها بين 2013–2019. وفقاً للجدول؛ ففي 2014 بلغ إجمالي حجم الصادرات الأسترالية إلى الصين وارداتها منها 146.201 A$m، وليرتفع خلال 4 سنوات إلى 214.608 A$m في 2018 (Australian Department of Foreign Affairs and Trade, 2019). كما بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري الثنائي بين البلدين Two-Way Trade في 2019، ما يُقارب 235 مليار دولار أسترالي، لتحتل الصين المركز الأول كأهم شريك تجاري لأستراليا، تليها اليابان، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، ثم كوريا الجنوبية، ثم سنغافورة (Australian Department of Foreign Affairs and Trade, 2020:13). والجدير بالذكر أن الصين منذ عام 2010، تُعد الشريك التجاري الأول لأستراليا، وأكبر سوق لتصدير السلع والمنتجات والمواد الأسترالية، وأكبر مصدر للاستيراد (Liu & Hao, 2014:384).

جدول 1

صادرات أستراليا إلى الصين ووارداتها منها (2014–2018) (A$m)

السنة	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة
2014	91.741	54.460	146.201
2015	86.741	64.377	151.119
2016	95.681	62.323	158.004
2017	116.006	67.453	183.459
2018	136.287	78.321	214.608

(Australia's trade statistics at a glance, 2019, DFAT).

الرسم البياني (1)

حجم التبادل التجاري بين أستراليا والصين (2013-2019)

(Fact sheets for countries, economies and regions/China, DFAT).

مواضع التوتر في العلاقات الأسترالية-الصينية:

القلق من زياد النفوذ الصيني بالقرب من أستراليا:

كما سبق في الإطار النظري، فإن زيادة نفوذ دولة وقدراتها في إقليم ما وصعودها على المستويين الاقتصادي والعسكري، سيُثير حفيظة الدول الأخرى في الإقليم ذاته ويزيد قلقها، وذلك هو حال الأمر مع أستراليا والصين؛ حيث تُعد مسألة التوسع الصيني في النفوذ والإمكانيات، وتحديداً العسكرية بالقرب من أستراليا، سواء في المحيط الهندي، أو في جنوب المحيط الهادئ، أو جنوب شرق آسيا، إضافة إلى تصرفات الصين بخصوص مسألة بحر الصين الجنوبي -سيتم شرحها لاحقاً- من أهم القضايا التي تُلقي بظلالها على العلاقات ما بين البلدين وتوترها (Medcalf, 2019)؛ فقد بينت أستراليا قلقها من أن تنفرد الصين بكونها اللاعب الأساسي في المنطقة بسبب نمو إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية وتطورها؛ مما يُشكل عبئاً على أستراليا في موازنة مصالحها وحمايتها في مواجهة الصين، دون أن تمتلك كل المقومات الذاتية لذلك؛ فأستراليا بلد يبلغ تعداده السكاني 24 مليون

نسمة، وهو ذو مساحة هائلة، وصفه ماو زي دونغ Mao Zedong "بالقارة الوحيدة" التي تحتاج إلى قوة كبيرة، وتحديداً القوة البحرية لحماية شواطئها، وهو ما قد لا تمتلكه أستراليا في الوقت الحالي (Brown, 2019). ومع استمرار صعود الصين واستمرار تطور قدراتها العسكرية زادت الحاجة الملحة لحماية أستراليا؛ لأنها غير قادرة على مواكبة التحديات الناجمة عن هذا الصعود وتأثيره على مصالحها ومصالح الدول الأخرى في الإقليم، لذا نراها تُعول كثيراً على الوجود الأمريكي في المنطقة لحماية مصالحها ولاسيما الأمنية منها، وأكدت ذلك في الورقة البيضاء لسياستها الدفاعية الصادرة في 2016، والورقة البيضاء لسياستها الخارجية الصادرة في 2017؛ حيث تطرقتا إلى الصين وصعودها وتطور قدراتها وتحديداً العسكرية منها، وتداعياته على استقرار الإقليم، وأهمية الوجود الأمريكي والعلاقات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، الوثيقة مع واشنطن كمطلب أساسي وحيوي للحفاظ على أمن إقليم المحيط الهندي- الهادئ وسلامه ورفاهه، ومن الممكن القول إن أستراليا تُشارك الولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها الأمنية والإستراتيجية للمنطقة[8]. ومن جانب آخر عملت أستراليا على تعزيز قدراتها الذاتية وبخاصة العسكرية منها، من خلال زيادة إنفاقها على تحديث منظومتها العسكرية (Beeson & Zeng, 2017:166). ومن المتوقع أن تستمر أستراليا في زيادة إنفاقها على تطوير قدراتها وإمكاناتها العسكرية.

وكرد صيني على الأوراق السابقة، انتقدت وزارة الخارجية الصينية، ووزارة الدفاع الصينية ما تضمنته ورقة السياسة الخارجية البيضاء الصادرة عن الحكومة الأسترالية، خاصة ما يتعلق بمسألة بحر الصين الجنوبي، وحثت الصين أستراليا على عدم التدخل في نزاعات تتعلق بالأقاليم والسيادة، وبخاصة أنها ليست طرفاً مباشراً في هذه النزاعات، كما طالبت الصين أستراليا أن تتخلى عما أسمته "العقلية

(8) أشارت ورقة السياسة الخارجية البيضاء إلى تنامي قدرات الصين الاقتصادية وامتداد شبكة علاقاتها التجارية مع العديد من الدول في الإقليم، كما أشارت إلى تنامي قدرات الصين العسكرية؛ حيث تمتلك الصين حالياً أكبر قوة بحرية وجوية في آسيا، وبأنها ستستخدم هذه القدرات للتأثير على النظام الإقليمي ليناسب ويخدم مصالحها، انظر:

Government of Australia. (2017). 2017 Foreign Policy White Paper: Opportunity Security Strength. Canberra: Commonwealth of Australia. 25-26.

Department of Defence. (2016). 2016 Defence White Paper. Canberra: Commonwealth of Australia. 44-41.

القديمة" فيما بتعلق بإقليم آسيا-المحيط الهادئ (Gao, 2017)؛ مما يُشير إلى أن نظاماً إقليمياً جديداً تشكل مع بروز الصين كقوة صاعدة وكلاعب أساسي فيه.

أستراليا والصين: خلاف جوهري حول مسألة بحر الصين الجنوبي:

منذ الثمانينيات حتى هذه اللحظة، والمعركة السيادية على عدد من مناطق بحر الصين الجنوبي ما بين الصين، الفلبين، فيتنام، تايوان، وماليزيا، وبروناي مازالت مستمرة؛ حيث تدعي كل دولة من هذه الدول سيادتها على مناطق وجزر وشُعب مرجانية معينة، ومن المناطق المتنازع عليها سلسلتا جزر "باراسيل وسبراتلي"، ويقف وراء هذه المعركة والنزاعات حول هذه المناطق وحول مياه البحر الإقليمية عدد من الدوافع، وهي على النحو الآتي: أولاً- تسعى هذه الدول إلى السيطرة على الموارد الطبيعية الغنية غير المستغلة التي تتمتع بها هذه الجزر والمياه المحيطة بها من نفط وغاز طبيعي، وهي تُقدر بكميات مهمة. ثانياً- تحاول بعض الدول بسط السيطرة على بحر الصين الجنوبي؛ وذلك لأهميته الإستراتيجية لحركة التجارة الدولية؛ حيث يُعد أقصر الطرق الملاحية التي تربط بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ، ومن أهم ممرات التجارة الدولية، وتحديداً النفطية منها؛ إذ يمر من خلاله سنوياً سلع تجارية تبلغ قيمتها 3.5 تريليونات دولار، وما يقارب 45% من إجمالي التجارة العالمية، وما يُقارب ثلث الإنتاج العالمي من النفط، ونصف الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي. ثالثاً- تحرص الدول على الاستفادة من الثروات السمكية الكبيرة التي يزخر بها البحر[9].

وتدعي الصين ملكيتها وسيادتها على "النطاق الجغرافي الذي يشغله الخط التاسع الصيني"، الذي يضم أجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي، وتستند في ادعاءاتها إلى الجانب التاريخي، وإلى أن المنطقة تاريخياً تعود ملكيتها لها، وتعزز هذه المطالب بعدد من الوثائق والأدلة التاريخية، فيما يتعلق بجزر سبراتلي؛ فتعزز الصين ادعاءاتها بملكية هذه الجزر بعدد من الأدلة التاريخية عن البعثات البحرية التي أرسلتها سلالة الهان إلى الجزر في 110 قبل الميلاد، والبعثات البحرية التي أُرسلت في عهد سلالة مينغ الحاكمة

(9) معلومات الفقرة اعتمدت بشكل كبير وأساسي على دراسة: مجيد، دياري صالح. (2018). بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 31-33. وفقاً لـ (Norman, 2018)، إجمالي التجارة العالمية التي تمر من خلال بحر الصين الجنوبي، يراوح ما بين 3 و 5 تريليونات دولار سنوياً.

من 1403 – 1433، أما جزر باراسيل؛ فتستند الصين في ادعاءاتها إلى خريطة وضعتها هي عام 1947، تضم هذه الجزر إليها، والجدير بالذكر أنه تم رفض كل هذه الادعاءات المبنية على الأدلة التاريخية من قبل باقي الأطراف، كما تم التشكيك بصحتها ودقتها، بل إن البعض كانت لديه وجهة نظر تتمثل في أن هذه الأدلة وُضعت من قبل الصين على أساس وسلوك توسعي (مجيد، 2018 :64 – 69). وفي رد صيني رافض لمطالب باقي الأطراف، ولتعزيز مطالبها في بحر الصين الجنوبي، قامت الصين ببناء سبع جزر اصطناعية في مياهه كما زودتها بمدارج ونقاط عسكرية؛ مما أثار حفيظة عدد من الدول ومن بينهم أستراليا (العربي الجديد،2019).

وعلى الرغم من أن أستراليا ليست طرفاً مباشراً في خلاف بحر الصين الجنوبي – كما سبقت الإشارة – ولا تدعي سيادتها على جزر بحر الصين الجنوبي ومياهه، الذي يبعد عنها أكثر من 6000 كيلو متر، فإن هناك عدداً من الأسباب التي تُثير قلق الجانب الأسترالي وتدفعه إلى رفض الادعاءات الصينية على وجه التحديد، أولاً: القلق الأسترالي من توسع إمكانيات الصين ونفوذها في المنطقة، وتحديداً من الجانب العسكري، المتمثل كما – سبقت الإشارة – في قيام الصين ببناء جزر اصطناعية تستطيع من خلالها نشر طائرات مقاتلة وقاذفات صواريخ؛ مما يُشكل تهديداً لأمن المنطقة واستقرارها (Norman, 2018). علاوة على رفض أستراليا لادعاءات الصين في ملكيتها لـ "منطقة الخط التاسع" وما تقوم به الصين من عسكرة للمنطقة، أكدت أستراليا حق جميع الدول في حرية الملاحة للسفن عبر مياه البحر والتحليق للطائرات فوق مياهه، وذلك ما اعتادت القيام به السفن والطائرات الأسترالية لعقود (Luc, 2019). ثانياً: قلق أستراليا من تداعيات سيطرة الصين على بحر الصين الجنوبي، الذي يُعد من أهم الممرات المائية للسفن التجارية كما سبق ذكره، ويمر من خلاله أكثر من نصف صادرات أستراليا من خام الحديد والفحم والغاز الطبيعي؛ لذا تحرص أستراليا على ضمان جعل خطوط الملاحة وحركتها في هذا الممر المائي متاحة لجميع الدول (Norman, 2018)؛ فقد تؤدي سيطرة الصين على هذا الممر المائي إلى تداعيات سلبية على التجارة الدولية بشكل عام وعلى التجارة الإقليمية والأسترالية على وجه التحديد، ففي حال اشتد الصراع بين الدول المتنازعة قد يُفضي هذا الصراع إلى تغيير حركة التجارة العالمية في بحر الصين الجنوبي؛ مما قد يُسبب خسائر كبيرة لأستراليا تصل إلى 20 مليار دولار في السنة الواحدة (مجيد، 2018:32). وذلك ما يفسر رغبة أستراليا في بقاء الأمر على ما هو

عليه بخصوص حركة التجارة والملاحة في هذا الممر. كما أن صانع القرار السياسي في أستراليا يضع في حسبانه إذا ما قررت الصين استخدام مسألة حرية حركة الملاحة في الممر المائي كورقة ضغط لدفع الجانب الأسترالي إلى التخفيف من قوة ارتباطه بالولايات المتحدة الأمريكية أو التخفيف من حدة مواقفه تجاه عدد من القضايا التي تهم الصين وتمس مصالحها.

وأخيراً: ترى أستراليا تصرفات الصين وادعاءات سيادتها على أجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي، تهديداً للقوانين الدولية المتعارف عليها، سواء المتعلقة بحركة الملاحة البحرية، أو المتعلقة بآلية حل النزاعات بين الدول بشكل سلمي (Norman, 2018). وحرص أستراليا على حث كل الأطراف، وتحديداً الصين، على تطبيق القوانين الدولية السابقة يعكس رغبتها في الحفاظ على مصالح الإقليم وأمنه بشكل عام ومصالحها وأمنها بشكل خاص.

ولم تكتفِ أستراليا في إظهار امتعاضها السياسي من قيام الصين بعسكرة بحر الصين الجنوبي، بل شاركت حليفها الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية في خطوات عملية، تؤكد من خلالها موقفها من النزاع، وأن مياه البحر للجميع وليست حكراً على الصين؛ وذلك من خلال مشاركة فرقاطة من البحرية الملكية الأسترالية ثلاث سفن حربية أمريكية في تدريب عسكري مشترك في مياه بحر الصين الجنوبي (Latiff, 2020). ومن المتوقع تكثيف وزيادة هذا النوع من التدريبات العسكرية ما بين الجانبين: الأسترالي والأميركي. وعسكرة الصين لمنطقة بحر الصين الجنوبي، والرد الأسترالي بتكثيف التدريبات العسكرية البحرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في مياه البحر، يؤكد ما سبقت الإشارة؛ ذلك أن المنطقة تشهد بوادر معضلة أمنية، من المتوقع لها أن تزداد حدة مع تصاعد القلق الأسترالي- الأمريكي من الصعود الصيني ومن تنامي قدرات الصين العسكرية في الإقليم.

التدخل الصيني في الشأن الداخلي لأستراليا:

أما عن القلق الأسترالي من مسألة التدخل الصيني في الشأن الداخلي للبلد؛ فيمكن حصره في ثلاث قضايا: أولها الدعم المالي المقدم من الشخصيات الصينية الثرية، للأحزاب الأسترالية الليبرالية والعمالية على حد سواء، وفي عام 2016 تم تهديد أحد الأحزاب السياسية-العمالية من قبل أحد الأثرياء الصينيين في وقت الانتخابات على المستوى الفيدرالي، بسحب تبرع يبلغ 400.00 دولار أسترالي على

خلفية موقف الحزب، مما يحصل في بحر الصين الجنوبي؛ حيث تبنى الحزب موقفاً مغايراً للموقف الرسمي الصيني، ثانياً: من خلال أموال تُقدم لنواب أستراليين لدعم موقف الصين وسياساتها بخصوص القضية ذاتها، ثالثاً: الدعم المقدم لإنشاء معاهد ومجموعات فكرية تبحث في العلاقات الأسترالية-الصينية، في 2014 تم إنشاء معهد العلاقات الأسترالية-الصينية، التابع لجامعة التكنولوجيا في سيدني بتبرع يبلغ 1.8 مليون دولار أسترالي من إحدى الشخصيات الثرية الصينية (Medcalf, 2019:113-114)[10]؛ مما أثار موجة من القلق من تلك التبرعات وتأثيرها على طرح ومناقشة القضايا دون انحياز إلى الدفة الصينية الرسمية، وإلى سياسات الحزب الشيوعي الصيني، بل البعض طالب الجامعات الأسترالية بضرورة الحذر في سياسة قبولها للتبرعات، حتى لا تتحول إلى "منصات دعائية" Propaganda Vehicles للترويج عن وجهات نظر ودية عن الصين، وعن الحزب الشيوعي الصيني، دون استقلالية أكاديمية في الطرح (Knott & Aston, 2016).

واتسعت دائرة القلق لتشمل التعاون الأكاديمي ما بين الجامعات الأسترالية والصينية؛ حيث نشر المعهد الأسترالي للسياسة الإستراتيجية Australian Strategic Policy Institute، تقريراً يوضح خطر التعاون بين الجامعات الأسترالية وعدد من الجامعات الصينية، عرض التقرير قائمة مكونة من 92 جامعة صينية، رأى أنها تمثل "خطراً شديداً على الأمن الأسترالي" لارتباطها وعملها لحساب وكالات عسكرية ودفاعية واستخباراتية تابعة لجيش التحرير الصيني (Lawson, 2019).

الجدير بالذكر أن المراكز البحثية الأسترالية تقوم - بشكل دوري وسنوي - بعمل استطلاعات رأي بخصوص أهم ما يُهدد أستراليا ومصالحها وأمنها على الصُّعد كافة، وبحسب استطلاع رأي لمؤسسة Lowy لعام 2019 فإن 32% فقط من الأستراليين يثقون في أن الصين قد تتصرف بشكل مسؤول على المستوى الدولي - وفقاً للتقرير فإن تلك هي النسبة الأدنى التي تم تسجيلها في الثقة في الصين منذ أول مرة تقوم فيها المؤسسة بعمل هذا الاستطلاع منذ 15 عاماً - في مقابل 52% يثقون في أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتصرف بشكل مسؤول دولياً، 50% من

(10) انتقلت هذه الشخصية من الصين في 2011 لتستقر في أستراليا، وهي الشخصية ذاتها التي هددت بسحب تبرع الـ 400.00 دولار أسترالي من الحزب العمالي في حال لم يُخفف الحزب من لهجته بخصوص قضية بحر الصين الجنوبي، ومن 2013-2015 بلغت أموال التبرعات للأحزاب السياسية الليبرالية والعمالية في أستراليا أكثر من 5.5 ملايين دولار أسترالي، مصدرها جهات أعمال أسترالية، لها روابط وثيقة بالصين (Searight, 2020).

الأستراليين يرون أن على الحكومة الأسترالية أن تجعل من أولى أولوياتها الحفاظ على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى لو أضر ذلك العلاقات الأسترالية-الصينية، كما يرى 72% منهم أن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية "مهم أو مهم جداً" لأمن أستراليا، 74% من الأستراليين يرون أن أستراليا معتمدة اقتصادياً على الصين بشكل كبير، 77% يرون أن على أستراليا التصدي أكثر لأنشطة الصين العسكرية في الإقليم، حتى لو أثر ذلك على العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين، 73% يرون أن على أستراليا منع الصين من زيادة نفوذها في إقليم المحيط الهادئ، 55% يرون أن وجود قاعدة عسكرية للصين في إحدى دول إقليم المحيط الهادئ قد يُشكل تهديداً لمصالح أستراليا الحيوية، وأخيراً 4 % فقط يرون الصين أفضل دولة صديقة لأستراليا (Kassam, 2019:4-6/11).

وقد اتخذت الحكومة الأسترالية خطوات عدة، تهدف إلى الحد من مسألة التدخل الخارجي في شأنها السياسي الداخلي ومنع الحكومات الأجنبية من التأثير على الحياة السياسية الأسترالية ورموزها المختلفة؛ إذ شَرعت أستراليا عدداً من القوانين التي تحد من التدخل الخارجي والأجنبي في الشأن السياسي الأسترالي الداخلي، ومنها ما نص على منع التأثير على العملية السياسية والحكومية لصالح أطراف خارجية، و منع قبول التبرعات من الأطراف الخارجية للأحزاب السياسية، وقد دافع رئيس الوزراء الأسترالي الأسبق مالكولم تورنبول Malcolm Turnbull عن هذه القوانين مخاطباً الصحافة بلغة صينية "لقد نهض الشعب الأسترالي"، وهي الجملة ذاتها التي استخدمها ماو زي دونغ: "لقد نهض الشعب الصيني" في إعلانه عام 1949 (Knaus & Phillips, 2017). والهدف من استخدام تورنبول لهذه الجملة ولفظها باللغة الصينية إنما هو تأكيد أن الطرف المقصود من وراء هذه التشريعات والقوانين هو الصين. في حين ردت الصين أن هذه الاتهامات غير صحيحة، وأنها تعكر صفو العلاقة الثنائية، وتُقلل من مستوى الثقة والتعاون بين البلدين (Knaus & Philips, 2017).

الشركات الصينية وشبكة الجيل الخامس (5G) في أستراليا:

تسعى العديد من الدول إلى تطوير شبكات الإنترنت للهواتف المحمولة وأجهزة الحواسيب لتنقل البيانات بأعلى سرعة، وآخر هذه الشبكات شبكة الجيل الخامس 5G، وهي "تقنية لاسلكية تنقل البيانات عبر الهواء من أبراج خلوية إلى الهواتف

وأجهزة أخرى، بسرعات أكبر بكثير من التي نملكها اليوم" (روسمان،2020). ومن المتوقع أن يتم استخدام تقنية شبكة الجيل الخامس في القطاعات الحيوية للدول، ومنها القطاع الصحي، قطاع البنى التحتية الذكية، وفي تعزيز سلامة المركبات، ورصد حركة المرور، ومجال الطائرات من دون طيار، وتطوير المدن الذكية (العربي الجديد، 2019) (روسمان،2020).

ومن أهم الشركات التي تحتل الصدارة في تقنية شبكة الجيل الخامس الشركات الصينية، وفي مقدمتها شركة هواوي "Huawei". وعلى الرغم من قدرة هذه الشركات على تقديم الأفضل في هذا المجال فإنها -لكونها شركات صينية- قد أُثيرت حولها العديد من القضايا من قبل عدد من الدول الغربية والآسيوية.

يرى البعض أن أستراليا هي أول دولة اتخذت موقفاً حازماً من عمل الشركات الصينية في تطوير شبكة 5G في أستراليا، وبعدها حذت العديد من الدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، حذوها؛ حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حملة شرسة ضد الشركات الصينية ومارست نوعاً من الضغط على حلفائها لمنع أي تعاون معها؛ فمن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية تُشكل شركات التكنولوجيا الصينية تهديداً للأمن الوطني، ويرى البعض أن أستراليا شاركت مخاوفها من تقنية 5G كل من ألمانيا، واليابان، ودول الاتحاد الأوروبي، وكوريا الجنوبية (Low & Packham, 2019). وعلى الرغم من إدراك الحكومة الأسترالية لأهمية تقنية 5G، التي ستكون أساس العالم الخدماتي الحيوي في أستراليا كقطاع الكهرباء وإمدادات المياه (Low & Packham, 2019). فإنها حظرت شركة هواوي "Huawei" وشركة زي تي أي "ZTE" من التنافس على عقود معدات اتصالات شبكة الجيل الخامس في أستراليا، وعللت الحكومة الأسترالية قرار المنع، بأن تلك الشركات التي تخضع لإملاءات من حكومات أجنبية، خارج سياق النظام القانوني والقضائي تُشكل خطراً أمنياً؛ حيث يُلزم القانون الصيني الشركات الصينية التعاون مع الأجهزة الاستخباراتية الصينية وتقديم المعلومات التي تحتاج إليها السلطات الصينية، لذا حذر البعض من انكشاف معدات الشركتين للسلطات الصينية واحتمالية استخدامها لأغراض التجسس (BBC, 2018).

في المقابل، وضحت شركة هواوي في بيان صادر لها أن جميع المزاعم الأمريكية والأسترالية غير صحيحة ولا تستند إلى أي دليل أو إثبات، وأن الشركة لا تستطيع التحكم في شبكات الجيل الخامس في البلدان التي ستستخدم معداتها،

كما أوضحت الشركة أنها لن تتعاون مع أي أجهزة استخباراتية بغرض التجسس، ولن تسمح بأن يتم استخدام معداتها كباب خلفي يتم من خلاله تسريب المعلومات لأجهزة استخباراتية أو بغرض الأعمال التخريبية تحت أي ظرف من الظروف (Low and Packham, 2019). هذا، وقد أعلنت الصين من خلال بيان صادر عن وزارة الخارجية الصينية، أن ما تقوم به أستراليا ضد شركاتها مبني على أساس غير صحيح وأن على أستراليا أن تخرج من عباءة عقلية الحرب الباردة، والتحيز الأيديولوجي، وعليها منح بيئة عمل عادلة، وشفافة، لا تفرقة فيها، للشركات الصينية (Low & Packham, 2019). ما سبق يوضح تواصل حالة الشد والجذب ما بين الجانب الأسترالي والجانب الصيني واستمرار اتخاذ أستراليا لخطوات تحد من خلالها من زيادة النفوذ الصيني داخل البلاد وفي قطاعاتها الحيوية، مع حرصها على التواصل مع حلفائها لاتخاذ الإجراءات ذاتها[11].

تداعيات جائحة كوفيد-19 على العلاقات الأسترالية-الصينية:

تُعد أستراليا من أوائل الدول التي طالبت بفتح تحقيق دولي عن مصدر جائحة كوفيد-19، وعن أسلوب الصين وشفافيتها في تعاملها مع هذه الجائحة، وذلك منذ أبريل 2020، كما سعت أستراليا إلى بناء تحالف دولي لتحقيق هذا الأمر؛ إذ تواصل رئيس الوزراء الأسترالي الحالي سكوت موريسون Scott Morrison مع قادة عدد من دول العالم، ومنهم قادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وألمانيا؛ لحثهم على الانضمام إلى أستراليا لفتح ملف تحقيق وتقصّ حول تفشي الجائحة (ABC, 2020)[12]. هذا الطلب الأسترالي لم يمر من دون أن تكون له تداعيات سلبية على العلاقات الأسترالية-الصينية، سواء على الجانب الاقتصادي أو السياسي. فعلى الصعيد السياسي، أغضب الطلب الأسترالي الحكومة الصينية، التي ردت على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية قينغ شوانغ Geng Shuang بأن طلب تحقيق دولي عن الجائحة سيُفسد جهود التعاون الدولي في مكافحة الوباء، كما طالب

(11) من أسباب اهتمام الصين بأستراليا، قدرة أستراليا على أن تكون أنموذجاً يُحتذى من قبل عدد من الدول التي قد تتبع الخُطا الأسترالية في تعاملها مع الصين وفي انتقادها لها (Medcalf, 2019:110). وذلك ما يحصل الآن، العديد من الدول تتبع خطا أستراليا في تعاملها مع الصين، وتحديداً فيما يتعلق بمسألة شبكة الجيل الخامس وجائحة كوفيد- 19.

(12) لدى الحكومة الأسترالية وجهة نظر مفادها، أنه من المحتمل وبشكل كبير أن مصدر تفشي الوباء هو سوق لبيع الحيوانات في ووهان في الصين (ABC, 2020).

المتحدث أستراليا بترك" المماحكات والألعاب السياسية والانحياز الأيديولوجي" الذي تمارسه ضد الصين واصفاً طلب أستراليا بالاتهام والشك المبني على دوافع سياسية، وأن ما تقوم به أستراليا ينم عن "قدر كبير من عدم المسؤولية" (ABC, 2020).

أما على الصعيد الاقتصادي؛ فأعلنت الصين على لسان سفيرها في أستراليا تشينغ جينغ يي Cheng Jingye أن ما تقوم به أستراليا، قد يؤدي إلى مقاطعة الصينيين للبضائع الأسترالية، وأهمها اللحوم الأسترالية، وقد يدفعهم إلى إعادة التفكير قبل السفر إلى أستراليا للسياحة أو الدراسة (Needham, 2020). كما عبرت وزيرة الخارجية الأسترالية ماريس بين Marise Payne عن رفضها لتلميحات السفير الصيني بقدرة الصين على استخدام "الإكراه الاقتصادي" لإجبار أستراليا على تغيير موقفها من المطالبة بتحقيق دولي في قضية تفشي جائحة كوفيد-19، بل وصفت قرار حكومة بلادها في طلب التحقيق في تفشي الوباء بأنها "قضية مبدأ" (Needham, 2020).

وقد توترت العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين إثر التوتر السياسي الحالي والحرب الكلامية بينهما؛ فقد توقفت الصين عن استيراد اللحوم الأسترالية من أربعة موردين، ولكنها عللت السبب بوقف الاستيراد بمشكلات تتعلق بالسلامة والصحة، كما فرضت الصين ضرائب تصل إلى أكثر من 80% على الشعير الأسترالي لمدة خمس سنوات قادمة (Westcott, 2020; Conifer, 2020). ويُعد الشعير من أهم صادرات أستراليا الزراعية إلى الصين؛ إذ بلغت قيمة هذه الصادرات في عام 2018 فقط 1.5 مليار دولار أسترالي (Conifer, 2020).

ومن القطاعات الأخرى المتوقع لها أن تتأثر نتيجة للتوتر السياسي الحالي بين كانبيرا وبكين، قطاع التعليم في أستراليا، الذي يعتمد بشكل كبير على الطلبة الدوليين. وتُعد الصين المُصدر الأكبر للطلاب الدارسين في الجامعات الأسترالية (Babones,2019). ويُشكل الطلبة من البر الصيني 37.3% من مجموع الطلبة الدوليين الدارسين في أستراليا (Babones, 2020)[13]. كما يُشكلون أكثر من 50% من مجموع الطلبة الدوليين الدارسين في سبع جامعات أسترالية مهمة، ورسوم الطلبة الصينيين الدراسية تُشكل ما بين 13% و 23% من إجمالي الدخل السنوي لهذه الجامعات (Babones, 2019). في عام 2019، وصل حجم الدخل من قطاع التعليم الأسترالي من

(13) بحسب هذه الدراسة، الطلبة من هونغ كونغ أوالصينيين المقيمين في أستراليا غير مشمولين في النسبة.

الطلبة الدوليين 37.6 مليار دولار أسترالي، الدخل من الطلبة الصينيين وحدهم بلغ قرابة 12 مليار دولار أسترالي (Hughes, 2020).

يتضح -إذن- أن قطاع التعليم من مصادر الدخل المهمة للاقتصاد الأسترالي، وهو -بلا أدنى شك- سيتأثر سلبياً بتدهور العلاقات ما بين البلدين، خاصة بعد مطالبات أستراليا بفتح تحقيق دولي، ورد بكين السريع الذي تمثل في تحذير طلبتها، سواء الراغبون في الدراسة في أستراليا، أو العازمون على العودة إلى مقاعد الدراسة فيها -حين تُقرر الجامعات الأسترالية فتح أبوابها- من اتخاذ هذه الخطوة، وعللت بكين سبب التحذير بالقلق على طلبتها وعلى سلامتهم من جائحة كوفيد-19 وأوضاعها في أستراليا، ومن مخاطر التمييز والتفرقة ضد الآسيويين في أستراليا (BBC, 2020). وليأتي الرد الأسترالي على شكل تصريح صادر عن وزير التعليم الأسترالي دان تيهان Dan Tehan أوضح فيه أن بلده متعدد الثقافات، وأن جودة التعليم والدراسة فيه تُعد من بين الأفضل على مستوى العالم، وأن أستراليا من البلدان الأكثر أماناً بالنسبة للطلبة الدوليين (BBC, 2020).

وقد تنامى رأي أسترالي - داخلي تحديداً - في دوائر الباحثين والمختصين، يفيد بأن ما قامت به الصين مع أستراليا، ما هو إلا ردة فعل انتقامية على مطالبة الأخيرة بفتح تحقيق دولي، ونوع من المعاقبة لها، وفي الوقت ذاته إرسال رسالة لباقي دول العالم أن الأمر ذاته سيحدث لهم في حال قرروا اتباع خطوات أستراليا (Westcott, 2020). وفي المقابل، علت أصوات صينية رافضة للطلب الأسترالي؛ حيث شارك رئيس تحرير جريدة Global Times غلوبال تايمز الصينية والمملوكة للدولة، وجهة نظره حول هذا الأمر في منصة تواصل اجتماعي شهيرة في الصين، قائلاً: "بعد الوباء، علينا أن نفهم المخاطر المترتبة على تعاملنا التجاري مع أستراليا وعلى إرسال أبنائنا للدراسة فيها"، كما توقع تدهوراً للعلاقات بين البلدين كما هو الحال بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (Kuo, 2020). وسبق للصحيفة نفسها أن وجهت انتقاداً لاذعاً لأستراليا على خلفية ورقة السياسة الخارجية البيضاء التي سبق ذكرها، متهمة أستراليا بالتمتع بالفوائد والمنافع الاقتصادية من خلال علاقاتها مع الصين، دون إظهار أي تقدير للصين؛ فبحسب وصف الصحيفة، "أستراليا تعض اليد التي تطعمها" و"تأكل اللحم ثم تُسيء للأم" (Jie & Vallance, 2017). والجدير بالذكر أن الآراء التي يتم نشرها في الصحافة الصينية تنسجم مع التوجه الرسمي للدولة.

كل ما سبق من توترات سياسية واقتصادية، يُبرر حدة القلق الأسترالي من تزايد اعتمادها الاقتصادي على الصين وتبعات ذلك على أمنها الاقتصادي، ويدفع أستراليا إلى استكشاف بدائل اقتصادية تُخفف من اعتمادها على الصين، مع السعي إلى توثيق علاقاتها الأمنية والعسكرية مع حليفها الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الآسيوية، في مقدمتها اليابان؛ للحد من نفوذ الصين في الإقليم.

أستراليا ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

تؤثر طبيعة ومُناخ العلاقات الأمريكية-الصينية وأي توترات تشهدها هذه العلاقات على علاقات حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الصين، وعلى مواقفهم تجاهها وتجاه صعودها، وأستراليا ليست باستثناء. تشهد العلاقات الأمريكية-الصينية توتراً متزايداً في جميع النواحي، ومن أهمها الناحية الاقتصادية والعسكرية والأمنية. ففي حقبة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، أطلقت إدارته سياسة "Pivot to Asia" التي هدفت إلى تركيز الوجود الأمريكي في منطقة آسيا المحيط-الهادئ، من خلال تكثيف التعاون مع الحلفاء الآسيويين في المنطقة دبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً، وذلك ما فسرته بكين كمحاولة من واشنطن للحد من تنامي قدراتها وصعودها في المنطقة واحتوائها عسكرياً (Ford, 2017). وفي عام 2017، أطلقت إدارة الرئيس ترامب سياسة "Free and Open Indo-Pacific"، التي تهدف إلى حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من خلال توثيق التعاون وتعزيزه مع حلفائها من النواحي الأمنية، والعسكرية، والاقتصادية؛ مما يُدعم الوجود الأمريكي الهادف إلى احتواء صعود الصين وتنامي نفوذها، الذي تراه الولايات المتحدة الأمريكية يُشكل تحدياً وتهديداً لها ولحلفائها (Ford, 2020). واستمر التوتر والتنافس في التصاعد ما بين البلدين من بعد الجائحة، لتدخل كلتا القوتين في حرب تجارية وفي بدايات ما أُطلق عليها "الحرب الباردة" الجديدة أيضاً (Haltiwanger, 2020).

وكحال العديد من المناطق والأقاليم، توفر الولايات المتحدة الأمريكية المظلة الأمنية لمنطقة المحيط الآسيوي، وتعتمد العديد من دوله على علاقاتها الأمنية والعسكرية والإستراتيجية الوثيقة مع واشنطن في تعزيز قدراتها الدفاعية والعسكرية، وعليه؛ تجد حالة التنافس الأمريكي-الصيني انعكاساً واضحاً على علاقات هذه الدول - وعلى وجه الخصوص أستراليا، واليابان، والهند - بالصين، وعلى مواقفها

من القضايا المهمة في المنطقة كقضية بحر الصين الجنوبي؛ حيث تُشارك كل الدول السابق ذكرها الولايات المتحدة الأمريكية قلقها من صعود الصين وتداعيات هذا الصعود على مصالحها المختلفة وعلى أمن محيطها الآسيوي. ولتأمين مصالحها وأمنها، سعت هذه الدول إلى تعزيز التعاون فيما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً التعاون العسكري الدفاعي؛ حيث تُشارك الولايات المتحدة الأمريكية بشكل سنوي ومنذ عام 1992 الهند، واليابان -انضمت في 2015 - في تدريبات عسكرية بحرية تُعرف بـ "مالابار" في خليج البنغال وأماكن أخرى في مياه المحيط الهندي-الهادئ، ومن المتوقع قيام الهند بدعوة أستراليا للمشاركة في تدريبات العام الحالي، ومن المرجح قبول أستراليا لهذه الدعوة، التي سترسل رسالة واضحة لبكين باصطفاف كانبيرا مع المحور الأمريكي-الهندي-الياباني لاحتوائها واحتواء تصاعد قدراتها العسكرية والاقتصادية في المنطقة (Betigeri, 2020).

كما شهدت المنطقة منذ سنوات مضت، مطالبات عدة من بعض الدول الآسيوية، ولا سيما اليابان، بضرورة إيجاد نظام أمني إقليمي ديمقراطي في منطقة المحيط الهندي-الهادئ، من خلال تكثيف التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، وتحديداً اليابان، وأستراليا، والهند، وتمت ترجمتها إلى الواقع عبر تشكيل ما يُعرف بالحوار الأمني العسكري الرباعي Quadrilateral Security Dialogue الهادف والساعي إلى بناء ما سُمي بقوس الديمقراطية Arc of Democracy لمواجهة واحتواء صعود الصين، ذات النظام السياسي الشيوعي (Heydarian, 2020).

أما بشأن قضية بحر الصين الجنوبي؛ فقد وجد رفض الولايات المتحدة الأمريكية لادعاءات الصين سيادتها على الجزء الأكبر من البحر صدى واسعاً لدى حلفائها في المنطقة؛ حيث اصطف عدد من الدول الآسيوية، من بينها أستراليا مع الجانب الأمريكي (Briggs, 2020; Thayer, 2020). ومن الأسباب التي تُفسر هذا الاصطفاف، قلق هذه الدول - وتحديداً أستراليا - من استحواذ الصين على منطقة بحر الصين الجنوبي؛ لما له من آثار سلبية على أمن المنطقة وأمنها الاقتصادي، وذلك ما سبق شرحه. ومن جانب آخر، رغبة هذه الدول، ومن بينها أستراليا، في الوقوف إلى جانب شريكها وحليفها الولايات المتحدة الأمريكية (Briggs, 2020). فالعلاقة الإستراتيجية الوثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، تدفع كانبيرا إلى الوقوف مع حليفتها واشنطن في مواجهة بكين، وبخاصة في ظل توتر العلاقات ما بين البلدين

(Kitney, 2020). وأجرت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من التدريبات العسكرية البحرية المشتركة في مياه منطقة المحيط الهندي-الهادئ، سواء بشكل ثنائي مع أستراليا، -كما سبق ذكره-، ومع الهند، وبشكل جماعي مع أستراليا واليابان، لتؤكد موقفها الرافض لادعاءات الصين سيادتها على الجزء الأكبر من مياه البحر، وعلى حق جميع الدول في حرية الملاحة في مياهه (Heydarian, 2020).

يتضح مما سبق، الدور المهم الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة التعاون، وتحديداً التعاون العسكري والإستراتيجي، مع عدد من الدول الآسيوية في المحيط الآسيوي. ومن بين هذه الدول أستراليا، التي تعتمد بشكل كبير على علاقاتها الإستراتيجية والعسكرية مع واشنطن لتعزيز أمنها وقدراتها الدفاعية؛ مما يُفسر توافق مواقفها مع حليفها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بشكل النظام الإقليمي وأمنه في المنطقة وما يتعلق بها من قضايا حيوية كقضية بحر الصين الجنوبي. وتُشير حالة التعاون العسكري الأمني المتزايد ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، والهند، واليابان، إلى أن المنطقة-كما سبق توضيحه- تشهد بوادر مأزق ومعضلة أمنية قد تزداد حدتها بزيادة حدة القلق من الصعود الصيني وتداعياته على أمن المنطقة وأمن دولها من جميع النواحي، وزيادة حدة سلوك الصين فيما يتعلق بقضية بحر الصين الجنوبي وطريقة تعاملها مع جيرانها. ومن المتوقع كذلك أن تتسع دائرة الاصطفاف مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل دولاً أخرى من المحيط الآسيوي، التي تُشاطر واشنطن قلقها وريبتها من الصعود الصيني.

النتائج:

مما سبق، وجدت الدراسة ما يأتي:

الاقتصاد هو محور العلاقات الأسترالية-الصينية وأساسها. وقد بدأت هذه العلاقات - كما سبق ذكره - قبل الاعتراف الدبلوماسي الأسترالي في جمهورية الصين الشعبية، وبدأت في التصاعد الملحوظ منذ لحظتها، وتعززت بشكل كبير بعد تزايد قدرات الصين الاقتصادية وزيادة الطلب الصيني على الموارد من أستراليا؛ مما جعل الصين تتربع على عرش التبادل التجاري مع أستراليا منذ 2010 حتى الآن. لذا من الممكن القول: إن التبادل التجاري والاقتصادي هو عمود العلاقات الأسترالية-الصينية. من جانب آخر، يُفسر هذا الاعتماد الاقتصادي الكبير على الصين قلق كانبيرا من استخدامه من قبل الصين للضغط عليها أو معاقبتها على مواقفها تجاه

الأخيرة ومصالحها. والبعض يرى أن تدهور العلاقات الاقتصادية والسياسية الحاصل الآن ما بين البلدين دليل على ذلك الضغط بعد طلب أستراليا فتح تحقيق دولي بخصوص جائحة كوفيد-19.

على الرغم من زخم العلاقات الاقتصادية ما بين أستراليا والصين، فإن العلاقات الأسترالية-الصينية تزخم أيضاً بمواضع التوتر والخلاف السياسي، نتيجة القلق الأسترالي من زيادة النفوذ الصيني بالقرب منها، وعلى وجه التحديد القلق من تزايد قدرات الصين العسكرية وما تعنيه من عسكرة للمنطقة ومحاولات فرض السيطرة عليها، مروراً باعتراض أستراليا ورفضها لمطالبات الصين بمعظم أجزاء بحر الصين الجنوبي، وطريقة تعامل الصين مع الأطراف المتنازعة، إلى رفض أستراليا ما تراه تدخلاً صينياً في شؤونها الداخلية، الذي بسببه سنت أستراليا جملة من القوانين للحد من ذلك؛ وصولاً إلى رفض أستراليا انخراط الشركات الصينية في تطوير شبكة الجيل الخامس لقلقها من التداعيات الأمنية المترتبة عليه. كل ما سبق يبين أن الصين وتنامي نفوذها في المحيط القريب من أستراليا أو في الداخل الأسترالي يُشكل مصدر قلق وتحدياً لدى الحكومة الأسترالية وصناع القرار في كانبيرا، بل ويشغل أيضاً حيزاً كبيراً من دوائر النقاش العلمية والبحثية والأكاديمية. ومن المتوقع أن تستمر أستراليا في تعزيز قدراتها الذاتية وتوثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الآسيوية لاحتواء هذا التنامي والنفوذ.

جائحة كوفيد-19 أتت لتُضاف إلى قائمة من عوامل التوتر والخلاف ما بين أستراليا والصين؛ فقد سبقتها العديد من القضايا التي تعكر صفو العلاقات بين البلدين؛ على المستوى الأمني والعسكري والاقتصادي. لكن هذه الجائحة كشفت مدى عمق هذه الخلافات من جانب، ومدى أهمية الصين الاقتصادية لأستراليا، وقدرة الصين على استخدام الاقتصاد كورقة ضغط على الجانب الأسترالي كمحاولة منها لدفع أستراليا للتخفيف من حدة مواقفها.

تؤثر التوترات التي تشهدها العلاقات الأمريكية-الصينية وحالة التنافس بين البلدين من النواحي السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والإستراتيجية، على العلاقات الأسترالية-الصينية، وعلى مواقف كانبيرا من الصين ومن صعودها في المنطقة، بل تدفع كانبيرا إلى الوقوف إلى جانب حليفها الإستراتيجي والعسكري في مواجهته مع الصين.

صعود الصين وتنامي قدراتها، وبخاصة العسكرية منها، أقلق العديد من الدول الآسيوية، وردت عليه بزيادة التعاون العسكري والدفاعي فيما بينها، وتحديداً ما بين أستراليا، واليابان، والهند، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما أدخل المحيط الآسيوي في دوامة التسليح وإعادة التسليح ولتشهد المنطقة بوادر معضلة أمنية قد تطول وتزداد حدتها في المستقبل(14).

الخاتمة:

لُخصت العلاقات الأسترالية-الصينية بكلمتين "الطمع" و"الخوف" (McGregor, 2019). اقتصادياً تريد كانبيرا الاستفادة القصوى من الصين وصعودها الاقتصادي، وكذلك بكين لا تريد أن تخسر كانبيرا كمصدر مهم للموارد التي تحتاج إليها لتغذية صعودها، في المقابل تقلق أستراليا من تداعيات زيادة النفوذ السياسي والعسكري الصيني بالقرب منها، وتحديداً في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، كما لا تريد الصين أن ترى أستراليا تقف بالكامل في صف الولايات المتحدة الأمريكية ضد مصالحها في الإقليم ذاته؛ أي أن تداعيات الصعود الصيني تثير مخاوف أستراليا وقلقها، وارتباط أستراليا الأمني الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية يُشكل مصدر قلق للصين. ومن المتوقع أن يبقى هذا القلق المتبادل من مصادر التحديات التي تواجه الدوائر السياسية في أستراليا والصين. ومع تفشي جائحة كوفيد-19 واحتدام الخلاف السياسي ما بين البلدين إثر طلب أستراليا فتح تحقيق دولي عن الجائحة، وتداعيات هذا الطلب الذي أصاب العلاقات ما بين البلدين بالتوتر على المستويات كافة، وأولها العلاقات السياسية التي اتسمت مؤخراً بحدة اللغة من قبل الطرفين، وتبادل الاتهامات العلنية، وما لذلك من تبعات سلبية على الجانب الاقتصادي في القطاعات الحيوية في أستراليا، من المتوقع أن تزيد أستراليا من سياسة الحذر في تعاملها مع الصين، مع سعيها إلى توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار، وتحديداً اليابان، على المستويين العسكري والاقتصادي، وهو ما قد تقابله الصين بزيادة استخدام ثقلها الاقتصادي أو "الكارت الاقتصادي" للضغط على أستراليا، مع زيادة إظهار قدراتها العسكرية في منطقة آسيا-المحيط الهادئ. ومع استمرار

(14) انظر:

Liff, A., & Ikenberry, J. (2014). Racing toward Tragedy?: China's Rise, Military Competition in the Asia Pacific, and the Security Dilemma," *International Security, 39*(2), 52-91.

صعود الصين وتنامي قدراتها العسكرية، ستُكثف أستراليا وعدد من الدول الآسيوية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من التعاون الأمني والعسكري فيما بينهم، ليستمر المحيط الآسيوي في دوامة التسليح وإعادة التسليح[15]. واستمرار حالة التنافس الأمريكي-الصيني والتوتر الذي تشهده العلاقات ما بين البلدين يعني استمرار كانبيرا في الوقوف إلى جانب حليفها الإستراتيجي والعسكري في مواجهته مع الصين من خلال تعزيز التعاون معه وزيادته في المجال العسكري والأمني والإستراتيجي. كل ما سبق، يوضح أن العلاقات الأسترالية-الصينية دخلت نفق التوتر والجمود، وقد تبقى في هذا النفق لفترة من الزمن.

المراجع:

التنقيب في بحر الصين الجنوبي يثير خلافات بكين وجيرانها. (2019، 23أغسطس). *العربي الجديد*. استرجع من https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/8/23/التنقيب-في-بحر-الصين-الجنوبي-يثير-خلافات-بكين-وجيرانها.

روسمان، جيم. (2020، 24 مارس). ما هي شبكات الجيل الخامس؟ *الشرق الأوسط*، عدد 15092.

ما هو الجيل الخامس 5G من الإنترنت؟ إليكم كل ما تحتاجون لمعرفته. (2019، 25 فبراير). العربي الجديد. استرجع من https://www.alaraby.co.uk/medianews/2019/2/25

مجيد، دياري صالح. (2018). *بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي*. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Australian Department of Foreign Affairs and Trade. *Fact sheets for countries, economies and regions/China*. Retrieved from https://www.dfat.gov.au/sites/default/files/chin-cef.pdf

Australian Department of Foreign Affairs and Trade. (2019). *Australia's trade statistics at a glance*. Retrieved from https://www.dfat.gov.au/trade/resources/trade-at-a-glance/Documents/index.html

Australian Department of Foreign Affairs and Trade. (2019). *Trade and Investment at a Glance*. Canberra: Commonwealth of Australia.

Australian Department of Foreign Affairs and Trade. (2020). *Trade and Investment at a Glance*. Canberra: Commonwealth of Australia.

Australia's top trading partners. (2019). ABC. Retrieved from https://www.abc.net.au/news/2019-01-15/australia-china-two-way- trade/10716678?nw=0

(15) المصدر السابق.

Babones, S. (2019). *The China student boom and the risks it poses to Australian universities*. CIS. Australia: The Centre for Independent Studies.

Babones, S. (2020). *Update on Chinese student numbers at Australia's G8 universities*. SB. Retrieved from https://salvatorebabones.com/update-on-chinese-student-numbers-at-australias-g8-universities/

Beeson, M., & Wang, Y. (2014). Australia, China, and the U.S. in an era of interdependence: irreconcilable interests, Inadequate Institutions? *Asian Survey*, 54(3), 565-583.

Beeson, M., & Zeng, J. (2017). Realistic relations? How the evolving bilateral relationship is understood in China and Australia. *Pacific Focus*, XXXII (2), 159-181.

Betigeri, A. (2020). *India, Australia and containing the China challenge*. The Interpreter. Sydney: Lowy Institute. Retrieved from https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/india-australia-and-containing-china-challenge

Bloomfield, A. (2016). To balance or to bandwagon? Adjusting to China's rise during Australia's Rudd-Gillard era. *The Pacific Review*, 29(2), 259-282.

Brazinsky, G. (2017). *The Third World: Sino-American rivalry during the Cold War (The New Cold War History)*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Briggs, W. (2020). *Australia sides with U.S. in South China Sea dispute. Independent Australia*. Retrieved from https://independentaustralia.net/politics/politics-display/australia-sides-with-us-in-south-china-sea-dispute,14184

Brown, K. (2019). *Why China's rise exposes Australian vulnerabilities*. BBC. Retrieved from https://www.bbc.com/news/world-australia-50299783

Chai, T. (2020). How China attempts to drive a wedge in the U.S.-Australia Alliance. *Australian Journal of International Affairs*, 1-21.

Chinese Government official slams Australia's push for an investigation into the coronavirus outbreak. (2020). ABC. Retrieved from https://www.abc.net.au/news/2020-04-26/coronavirus-china-slams-australia-over-independent-inquiry/12185988

Chung, J. (2005). China's Ascendancy and the Korean Peninsula: From Interest reevaluation to strategic realignment? In David Shambaugh, (Ed.), *Power Shift: China and Asia's new dynamics*. Berkeley: University of California Press.151-169.

Chung, J. (2009/2010, Winter). East Asia responds to the rise of China: Patterns and variations. *Pacific Affairs*, 82(4), 657-675.

Chwee, K. (2008), The Essence of Hedging: Malaysia and Singapore's response to a rising China. *Contemporary Southeast Asia*, 30(2),159-185.

Conifer, D. (2020). *China imposes 80pc tariff on Australian barley for next five years amid global push for coronavirus investigation*. ABC. Retrieved from https://www.abc.net.au/news/2020-05-18/china-to-impose-tariffs-on-australian-barley/12261108

Cook, M.,& Wilkins, T. (2011). The Quiet Achiever: *Australia-Japan Security Relations. Analysis*. Sydney: Lowy Institute for International Policy.

Coronavirus: China warns students over 'risks' of studying in Australia. (2020). BBC. Retrieved from https://www.bbc.com/news/world-asia-china-52980637

Davies, A. (2020). Australia's Security and Defence Outlook. *In Asia-Pacific Regional Security Assessment 2020: Key developments and trends*. London: The International Institute for Strategic Studies.119-137.

Department of Defence. (2016). *2016 Defence White Paper*. Canberra: Commonwealth of Australia.

Ford, J. (2017). *The Pivot to Asia Was Obama's Biggest Mistake*. The Diplomat. Retrieved from https://thediplomat.com/2017/01/the-pivot-to-asia-was-obamas-biggest-mistake/

Ford, L. (2020). *The Trump Administration and the Free and Open Indo-Pacific. Brookings Institute*. Retrieved from https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2020/05/fp_20200505_free_open_indo_pacific.pdf

Gao, C. (2017). *China Slams Australia's Foreign Policy White Paper*. The Diplomat. Retrieved from https://thediplomat.com/2017/12/china-slams-australias-foreign-policy-white-paper/

Goh, E. (2007/08, Winter). Great powers and hierarchical order in Southeast Asia. *International Security*, *32*(3), 113-157.

Government of Australia. (2017). *2017 Foreign Policy White Paper: Opportunity Security Strength*. Canberra: Commonwealth of Australia.

Haltiwanger, J. (2020). *The US and China are on the brink of a new Cold War that could devastate the global economy*. Business Insider. Retrieved from https://www.businessinsider.com/the-us-china-entering-new-cold-war-amid-coronavirus-2020-5

Herz, J. (1950). Idealist Internationalism and the Security Dilemma. *World Politics*, *2*(2),157-180.

Heydarian, R (2020). Quad *alliance forms 'arc of democracy' around China*. Asia Times. Retrieved from https://asiatimes.com/2020/07/quad-alliance-forms-arc-of-democracy-around-china/

Huawei and ZTE handed 5G network ban in Australia. (2018). BBC. Retrieved from https://www.bbc.com/news/technology-45281495

Hughes, C. (2020). *Education export income from Chinese students in Australia FY 2014-2019*. Statista. Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1086549/australia-education-export-income-chinese-students/

Ikenberry, J. (2013). The Rise of China, the United States, and the Future of the Liberal International Order. In David Shambaugh, (Ed.), *Tangled Titans: The United States and China*. Lanham: Rowman and Littlefield Publishers.53-73.

Jervis, R. (1978). Cooperation under the Security Dilemma. *World Politics*, *30*(2),167-214.

Jie, Y., & Vallance, D. (2017). *How the region reported the Foreign Policy White Paper*. The Interpreter. Sydney: Lowy Institute. Retrieved from https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/how-region-reported-foreign-policy-white-paper

Kang, D. (2003). Getting Asia wrong: The need for new analytical frameworks. *International Security*,*27*(4),57-85.

Kang, D. (2007). *China Rising: Peace, Power and Order in East Asia*. New York: Columbia University Press.

Kassam, N. (2019). *Lowy Institute Poll 2019: Understanding Australian Attitudes to the World*. Sydney: Lowy Institute.

Kitney, G. (2020). *Australia's Strategic Shift to the United States Infuriates China*. Carnegie Europe. Belgium: Carnegie Europe. Retrieved from https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/82140

Knaus, C., & Phillips, T. (2017). *Turnbull says Australia will 'stand up' to China as foreign influence row heats up*. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com/australia-news/2017/dec/09/china-says-turnbulls-remarks-have-poisoned-the-atmosphere-of-relations

Knott, M., & Aston, H. (2016). *Don't Become 'Propaganda Vehicles' for China: Universities Warned Over Donations*. Sydney Morning Herald. Retrieved from https://www.smh.com.au/politics/federal/dont-become-propaganda-vehicles-for-china-universities-warned-over-donations-20160908-grc1as.html

Kuo, L. (2020). *Australia called 'gum stuck to China's shoe' by state media in coronavirus investigation stoush*. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2020/apr/28/australia-called-gum-stuck-to-chinas-shoe-by-state-media-in-coronavirus-investigation-stoush

Lampton, D. (2008). *The three faces of Chinese Power: Might, Money, and Minds*. Berkeley: UC Press.

Latiff, R. (2020). *Australia joins U.S. ships in South China Sea amid rising tension. Reuters*. Retrieved from https://www.reuters.com/article/us-china-security-malaysia/australia-joins-u-s-ships-in-south-china-sea-amid-rising-tension-idUSKCN2240FS

Lawson, K. (2019). *Uni links with China creating major security risks: New report*. The Canberra Times. Retrieved from https://www.canberratimes.com.au/story/6510366/anu-linked-to-very-high-risk-chinese-universities /#gsc.tab=0

Liff, A., & Ikenberry, J. (2014). Racing toward Tragedy?: China's Rise, Military Competition in the Asia Pacific, and the Security Dilemma. *International Security*, *39*(2), 52-91.

Liu, W., & Hao, Y. (2014). Australia in China's Grand Strategy. *Asian Survey*, 54(2), 367- 394.

Low, C., & Packham, C. (2019). *How Australia led the US in its global war against Huawei. Sydney Morning Herald*. Retrieved from https://www.smh.com.au/world/asia/how-australia-led-the-us-in-its-global-war-against-huawei-20190522-p51pv8.html

Luc, T. (2019). *Decoding Australia's strange silence over China's transgressions in the South China Sea*. The Diplomat. Retrieved from https://thediplomat.com/2019/08/decoding-australias-strange-silence-over-chinas-transgressions-in-the-south-china-sea/

Luttwak, E. (2012). *The rise of China vs. the logic of strategy*. Cambridge: Harvard University Press.

Mackerras, C. (2014). China and the Australia-U.S. Relationship: A historical perspective. *Asian Survey*, 54(2), 223-246.

Mcdougall, D. (2014). Australian strategies in response to China's rise the relevance of the United States. *Asian Survey*, 54(2), 319-342.

McGregor, R. (2019). *Australia's "fear and greed" with China*. The Interpreter. Sydney: Lowy Institute.

Mearsheimer, J. (2001). *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: Norton.

Mearsheimer, J. (2006). China's Un-peaceful Rise. *Current History*, *105*(690),160-162.

Medcalf, R. (2019). Australia And China: understanding the reality check. *Australian Journal of International Affairs*, *73*(2),109-118.

Nathan, A.,& Scobell, A. (2012). *China's Search for Security*. New York: Columbia University Press.

National Archives of Australia. (2010). *Fact Sheet 247-Australia's diplomatic relations with China*. Australia: Australian Government.

Needham, K. (2020). *Australia rejects Chinese 'economic coercion' threat amid planned coronavirus probe*. Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-australia-china/australia-rejects-chinese-economic-coercion-threat-amid-planned-coronavirus-probe-idUSKCN2290Z6

Norman, J. (2018). *South China Sea: Australia is worried about China's activities — here's why*. ABC. Retrieved from https://www.abc.net.au/news/2017-11-29/south-china-sea-why-is-australia-worried-about-chinas-stance/9206998

Ross, R.,& Feng, Z. (2008). *China's ascent: Power, Security, and the future of international politics*. Ithaca: Cornell University Press.

Searight, A. (2020). *Countering China's Influence Operations: Lessons from Australia.* Center for Strategic and International Studies. CSIS. Retrieved from https://www.csis.org/analysis/countering-chinas-influence-operations-lessons-australia

Sutter, R. (2012). C*hinese Foreign Relations: Power and policy since the cold war (Asia in World Politics)*. (3rd ed.). Lanham MD: Rowman and Littlefield Publishers.

Terada, T. (2013). Australia and China's Rise: Ambivalent and Inevitable Balancing. *The Journal of Contemporary China Studies*, *2*(2), 129-145.

Thayer, C. (2020). *Australia abandons its neutrality on the South China Sea Maritime disputes*. The Diplomat. Retrieved from https://thediplomat.com/2020/07/australia-abandons-its-neutrality-on-the-south-china-sea-maritime-disputes/

Wang, Y. (2012). *Australia-China Relations post 1949: Sixty Years of Trade and Politics*. Farnham and Burlington, VT: Ashgate Publishing.

Westcott, B. (2020). *Australia angered China by calling for a coronavirus Investigation*. Now Beijing is targeting its exports. CNN. Retrieved from https://edition.cnn.com/2020/05/26/business/china-australia-coronavirus-trade-war-intl-hnk/index.html

Yuan, J. (2014). *A rising power looks down under: Chinese perspectives on Australia*. Australia: the Australian Strategic Policy Institute Limited.

قدم في: يوليو 2020

أجيز في: نوفمبر 2020